مسرح

مسرح أو.. لامسرح

□ عبد العال الحمامصى

إذا كان المسرح من أعرق الفنون التى اكتشفها الإنسان.. لتوضيح الرؤية وتكثيفها حول الكون والواقع الإنسانى وقضايا الوجود.. وكان من أهم الوسائل الجدلية لثورة الصراع الإنسانى من خلال جميع محاوره.. فإن المسرح سيظل كذلك – مهما تعددت وسائل التعبير وطرائق التوصيل – من أهم الأدوات الحضارية لمواكبة المسيرة الإنسانية ومصاحبتها دينمو وضرورة..

وفى عصرنا لم يعد المسرح ترفا حضاريا نحظى به القلة المثقفة أو المتنازة أو الفوقية.. بل غدا – كما يقول الناقد المعروف الأستاذ (جلال العشرى) – «طرفا فى الحوار الدائر مع الواقع.. يصوره بمقدار ما يطوره.. ويتأثر به بمقدار ما يؤثر فيه: فثمة سببية متبادلة بين المسرح والواقع.. كلاهما سبب ونتيجة فى آن واحد.. سبب فيما يحدث.. ونتيجة لما يقع» والطلاقا من هذا المفهوم وتأكيدا لأهمية المسرح وضرورته، كان هذا الكتاب الذى قدمه لنا جلال العشرى، وأصدرته دار المعارف مؤخرا بعنوان «مسرح أو لا مسرح» وإذا كان الناقد جلال العشرى قد قدم لنا إسهاماته وإنجازاته النقدية الناضجة والممكنة فى أكثر من مجال من مجالات الفلسفة والفكر والأدب.. فإن ماكتبه عن المسرح مواكبة لعروضه وتنظيرا لاتجاهاته.. يعتبر فى الحقيقة من أهم معطياته وإنجازاته النقدية..

وفى هذا الكتاب الجديد «مسرح أو لا مسرح» يواصل اجتهاداته النقدية من خلال العروض المسرحية التى شهدتها الساحة منذ معركة العبور التى شاهق النصر بعد ساحق النكسة – على حد تعبيره..

ورغم أن الرؤية النقدية هنا فى هذا الكتاب قد ارتبطت أساسا من خلال حواره مع نصوص موقوتة بمرحلتها وظروفها فإن الرؤية النقدية قد تجاوزت ذلك إلى قضايا ستظل لأمد طويل محورا لأرضية النشاط المسرحى فى مصر وفى حالة العرق.. بحثا عن مسرح حقيقى تعادل قامته دلالة العبور العظيم.. ولقد قدم لنا جلال العشرى من خلال نقده التطبيق ومقدمته النظرية الضافية.. كثيرا من الأفكار التى يمكن أن تساعد على الوصول إلى صيغة مسرحية ينطلق من قدمها النقاش المسرح هنا..

ومن هذا المنطلق كان الكتاب دعوة لتصفية الحالة المسرحية التى عاناها وجداننا الفنى كله.. ولا يزال يعانيها حتى الآن.. والتى يعنى بها نافذنا حالة المسرح واللا مسرح.. فإذا كان مسرحنا الأصولى أو المسرح الرسمى غير قادر على العبور مع العبور.. ومسرحنا غير الأصولى أو المسرح التجارى يحاول أن يعبر فوق العبور.. فالمؤلف هنا يقدم اجتهادا للمزاوجة بين دراما المثقفين وبين كوميديا الجماهير فى حالة مسرحية واحدة.. تتوافق مع حتمية العبور إلى ما بعد العبور..

ما أكثر ما يثيه هذا الكتاب من إثارات ضوء على طريق المسرح العربى.. وما أخطر القضايا التى يناقشها.. والقضايا التى يطرحها للمناقشة من خلال مقدمته.. ومن خلال نقده التطبيقى.. ولكن أعتقد أن أخطر قضية عالجها هذا الكتاب هى قضية المسرح الكوميدى فى مصر.. لإخراج المسرح التجارى من أزمته المزمنة والمستحكمة فى نفس الوقت..

لأن الضحك وظيفة اجتماعية لا يمكن فصلها عن المجتمع.. أو عزلها عن سائر الموضوعات الأخلاقية.. فحتى دعوة الفن للفن – كما يقول جلال العشرى – نشأت أصلا للحكم على الأشياء بالجمال أو القبح.. وليس معنى هذا أنها منحلة من القيم الأخلاقية.. وعلى هذا فإن الكوميديا يجب أن تكون فنا جادا.. أو هى بالضرورة كذلك!!

سياسة

أمريكا وتقرير المصير!!

□ مريم روبين

من العجب العجاب أن تردد الإدارة الأمريكية بلا أدنى خجل أنه يمكن السماح للفلسطينيين بالمشاركة فى تقرير مصيرهم.. متجاهلة تماما أن حق تقرير المصير ليس منحة من أية دولة من الدول بل هو حق مطلق وجوهرى مستمد من حقهم الطبيعى فى أن يقرروا بحرية تامة وضعهم السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى ومستمد أيضا من المادة الأولى والمادة الخامسة والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة اللتين نصتا صراحة على المساواة فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا.

ولا ندرى كيف تسمح دولة كبرى مثل الولايات المتحدة لنفسها أن تردد مثل هذه المعانى التى تنطوى على تحديد وتضييق لهذا الحق الطبيعى.. متناسية تاريخها حينما ناضلت وحاربت ضد الاستعمار البريطانى.. فحررت منه وحصلت على استقلالها بينما تنكر على الفلسطينيين حقهم فى النضال..

وإذا كانت الإدارة الأمريكية تستند فى موقفها هذا على مزاعم الفلسطينيين الباحثين عن رياحات وجولبومس مستون الخبيرين الدوليين فى القانون الدولى.. «بأنه بعد حرب ١٩٦٨ أصبح هناك فراغ قانونى فى الضفة الغربية يحق لإسرائيل أن تملأه وأصبحت لها السيادة على الضفة.. عدا حقها التاريخى المزعوم فى الأرض المحتلة.. فقد تجاهل هذان القانونيان إجماع سكان الضفة فى أريحا عام ١٩٤٩ على وحدة الضفتين كما تجاهلا أيضا بصورة خاصة وجود الشعب الفلسطينى داخل الضفة والذى له كل الحق فى تقرير مصيره بحكم القانون الطبيعى وبحكم المواثيق الدولية وبحكم قرارات الجمعية العامة العديدة للأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الفلسطينيين الثابتة والتى لا يمكن التنازل عنها.. التى من أهمها قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ عام ١٩٧٤ والذى أكد من ضمن ما أكده على حق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم دون تدخل خارجى.. وفى حقهم فى الاستقلال والسيادة..

والإدارة الأمريكية أعلم من غيرها بأنه لا غرابة فى مزاعم هذين القانونين لأنهما يهوديان متعصبان للصهيونية.. ومعروف عنهما لدى فقهاء القانون الدولى بأنهما عندما يبحثان أى مشكلة قانونية تتعلق بإسرائيل لابد وأن تلوى عنق الحقيقة بين أيديهم كما تلوى عضلاتهما.. وبالتالى.. يخرجان القانون.. والوقائع وخلفان المبررات القانونية لتأييد موقف إسرائيل..

فالإدارة الأمريكية تعلم تماما أن حق تقرير المصير ليس بدعة بل أصبح مبدأ ثابتا لا جدال فيه ومعترفا به من المجتمع الدولى..

ومن البديهى أن هذا المبدأ لا ينطوى على الشعب الفلسطينى فقط بل يشمل أرضه وترابه الوطنى بما فيه الثروات الطبيعية التى له السيادة عليها سيادة مطلقة.. لأن الهاجس الإسرائيلى أن تخرج إسرائيل للمرة خامسا للحكم الذاتى إذ تشترط تطبيقه على الشعب الفلسطينى فقط دون الأرض والثروات الطبيعية وأن من حقها التحكم كما يحلو لها بالأرض والماء والثروات الطبيعية..

وتعلم أيضا الإدارة الأمريكية أنه لم يسبق فى تاريخ الأمم أو فى تاريخ القانون الدولى أنه جرى الفصل بين شعب وترابه الوطنى المقيم فيه حتى فى أحلك عصور الظلم والدكتاتورية.. غير أن إسرائيل بسياستها التوسعية تجد نفسها مالا تجيزه أية دولة أو أية أمة من الأمم..

وعلى ذلك فالإدارة الأمريكية عليها مسئولية كبرى وخطيرة.. فبمكنها كقوة أعظم بلاد جدال وبإمكانياتها اللا محدودة أن تمكن الشعب الفلسطينى من ممارسة حقه الطبيعى فى تقرير مستقبله على ترابه الوطنى